جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

سيادة العراق
دراسة في الأبعاد القانونية والسياسية

رسالة تقدم بها الطالب
حازم راضي لفته الحفاظي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في
العلوم السياسية - الدراسات الدولية

بإشراف
الأستاذ المتمرس الدكتور
علي يوسف الشكري

١٤٣٩هـ ٢٠١٧م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ "

(سورة يوسف : الآية ٧٦)

شكـــر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد الأمين، وعلى آله الطاهرين، وصحبه الميامين ومن سار على نهجه إلى يوم الدين وبعد ... فان الله عز وجل قد منّ عليّ باليسر في إتمام هذه الرسالة، واني لأرفع إليه تعالى أكف الحمد والشكر، كما أتقدم ببالغ عبارات الامتنان والعرفان إلى الأستاذ المتمرس الدكتور (علي يوسف الشكري) ، لتكرمه بقبول الأشراف على هذه الرسالة ، ولما قدمه من توجيهات سديدة وملاحظات مفيدة كان لها فضل كبير في إنجاز هذه المهمة. له مني اعتزاز وتقدير كبير ، وجزاه الله عني خيرا .

كما أقدم شكري وتقديري إلى أساتذة السنة التحضيرية وأخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور صالح عباس الطائي والأستاذ المساعد الدكتور زيد عدنان العكيلي والأستاذ المساعد الدكتور قاسم الجنابي. والشكر موصول إلى رئاسة قسم العلوم السياسية وعمادة معهد العلمين للدراسات العليا.

وأقدم الشكر والعرفان إلى من آزرني في مهمتي هذه واخص بالذكر منهم الأخوة الأعزاء (حازم الشيباني وفلاح السوداني وصالح كاظم) ، وشكري وامتناني محبة وعرفانا لما بذله من جهد ألاخ عبدالله الجبوري.

وإلى من تؤدي مهمتها بأمانة واخلاص ولم تتردد في مساعدتي ورفدي بالمصادر المهمة من مكتبة مجلس النواب العراقي (مسؤولة قسم الدوريات في المكتبة الاخت الفاضلة حوراء عبد الكريم).

كما أقدم شكري وتقديري إلى إدارة مكتبة العلوم السياسية جامعة النهرين ، وإلى إدارة مكتبة العلوم السياسية جامعة بغداد ، والى إدارة مكتبة كلية القانون/جامعة بغداد. ولا أنسى أخيراً أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الأخوة والأصدقاء، والى كل يد كريمة امتدت لتساعدني في هذه المهمة.

الباحث

الإهـــــــداء

إلى وطني الحبيب ... **العراق** لابد يوما أن تكون معافى ...

إلى نسيم الفجر ودعاء السحر ملاكي الحارس بدعائها لي الصابرة المعطاء **أمي**

إلى من كان وتداً وخيمة ... رمز العاطفة والحنان ... **المرحوم والدي** في علياه براً ووفاءً لذكراه

إلى شريكة النجاح وقرينة الروح رمز الوفاء ... **زوجتي**

إلى من كانوا أشجاراً دائمة الخضرة وسوار حب أحاط بمعصم عمري **أخوتي**

إلى من اخترقوا شغاف القلب وتربعوا على عرشه رياحين الماضي والحاضر والمستقبل **أبنائي وبناتي**

أهدي هذا الجـــهد المتواضـــــع

الباحث

المحتويات

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-٤
المبحث التمهيدي مفهوم السيادة	٥-٢٩
المطلب الاول / تعريف السيادة	٦-٩
الفرع الاول : السيادة لغة	٩-١٠
الفرع الثاني : السيادة اصطلاحاً	١٠-١٢
المطلب الثاني / تطور مفهوم السيادة ونظرياتها	١٢-٢٥
الفرع الاول : نظرية سيادة الامة	١٧-١٩
الفرع الثاني : نظرية سيادة الشعب	٢٠-٢١
الفرع الثالث : التنظير الفقهي للسيادة	٢١-٢٥
المطلب الثالث / خصائص السيادة وسماتها	٢٥-٢٩
الفصل الاول الاثار المترتبة على السيادة الوطنية ومزايا امتلاكها	٣٠-٧٦
المبحث الاول / الأثار المترتبة على السيادة والوطنية واسباب فقدانها	٣٤-٤٨
المطلب الاول : الأثار المترتبة على السيادة الوطنية	٣٤-٣٧
المطلب الثاني : اسباب فقدان السيادة الوطنية	٣٧-٤٨
الفرع الاول : العولمة	٣٧-٣٩
الفرع الثاني :ازمة العلاقة بين المجال المحفوظ لسيادة الدولة والمجال الدولي	٣٩-٤١
الفرع الثالث : التدخل الانساني واشكالية السيادة	٤١-٤٤
الفرع الرابع : خرق السيادة بدعوى مكافحة الارهاب	٤٥-٤٨
المبحث الثاني / حصانة الدولة وحماية سيادتها	٤٩-٦٣
المطلب الاول : النطاق المحفوظ للسيادة ومبدا عدم التدخل	٥٠-٥٩
الفرع الاول : مفهوم التدخل	٥١-٥٢
الفرع الثاني : مبدا عدم التدخل والمنظمات الدولية	٥٢-٥٣
الفرع الثالث : مبدا عدم التدخل ومجال حقوق الانسان	٥٣-٥٤
الفرع الرابع : الاستثناءات الواردة على مبدا عدم التدخل	٥٤-٥٧
المطلب الثاني : حصانة الدولة	٥٩-٦٣
الفرع الاول : الحصانة القضائية	٦٠-٦١

الفرع الثاني : الحصانة التنفيذية	٦٢-٦٣
المبحث الثالث / مزايا التمتع بالسيادة الوطنية	٦٤-٧٦
المطلب الاول : تمتع الدول بالحقوق الكامنة في سيادتها	٦١-٦٨
الفرع الاول : ادارة الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية	٦٤-٦٥
الفرع الثاني : ممارسة الدول لاختصاصاتها	٦٥-٦٦
المطلب الثاني : النتائج المترتبة على تمتع الدول بسيادتها	٦٩-٧٦
الفرع الاول : المساواة بين الدول	٦٩-٧٢
الفرع الثاني : عدم التدخل	٧٢-٧٣
الفرع الثالث : سيادة الدولة على مواردها الطبيعية	٧٤-٧٦
الفصل الثاني علاقة العراق بالمنظمة الدولية للمدة ١٩٢١-٢٠٠٤	٧٧-١١٩
المبحث الاول / علاقة العراق بعصبة الامم	٧٨-٩١
المطلب الاول : نشأة عصبة الامم واهم مقاصدها	٧٩-٨٤
الفرع الاول : اهداف عصبة الامم	٨١-٨٢
الفرع الثاني : مبادئ ومقاصدها عصبة الامم	٨٢-٨٤
المطلب الثاني : موقف عصبة الامم من الاحداث العراقية	٨٤-٩١
المبحث الثاني / التعريف بمنظمة الامم المتحدة (اجهزتها ، اهدافها ، مبادئها)	٩١-١٠٦
المطلب الاول : مراحل نشأة منظمة الامم المتحدة والاجهزة التابعة لها	٩٢-١٠٠
الفرع الاول : مراحل نشأة الامم المتحدة	٩٣-٩٥
الفرع الثاني : اجهزة الامم المتحدة	٩٦-١٠٠
المطلب الثاني : اهداف ومبادئ منظمة الامم المتحدة	١٠١-١٠٦
الفرع الاول : اهداف الامم المتحدة	١٠١-١٠٣
الفرع الثاني : مبادئ الامم المتحدة	١٠٣-١٠٦
المبحث الثالث / علاقة العراق بالأمم المتحدة للمدة (١٩٤٥-٢٠٠٤)	١٠٦-١١٩
المطلب الاول : علاقة العراق بالأمم المتحدة للمدة (١٩٤٥-١٩٩٠)	١٠٨-١١٠
المطلب الثاني : علاقة العراق بالأمم المتحدة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٤)	١١٠-١١٩

الفصل الثالث سيادة العراق والقرارات الدولية منذ ٢٠٠٣/٣/٢٠	**١٥٩-١٢١**
المبحث الاول / الاساس القانوني للتواجد الامريكي في العراق من اذار ٢٠٠٣ لغاية حزيران ٢٠٠٤	**١٣٨-١٢٥**
المطلب الاول : الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ونتائجه	**١٣٠-١٢٧**
المطلب الثاني : التواجد الامريكي في العراق وموقف الامم المتحدة من هذا التواجد حتى حزيران ٢٠٠٤	**١٣٨-١٣٠**
المبحث الثاني / إشكالية شرعية التواجد الامريكي في العراق من حزيران ٢٠٠٤ لغاية كانون الاول ٢٠١١	**١٤٩-١٣٩**
المطلب الاول : شرعية التواجد الامريكي بموجب قرارات مجلس الامن	**١٤٦-١٤٣**
الفرع الاول : قراءة في القرار رقم (١٦٣٧)	**١٤٤-١٤٣**
الفرع الثاني : قراءة في القرار رقم (١٧٢٣)	**١٤٤ - ١٤٥**
الفرع الثالث : قراءة في القرار رقم (١٧٩٠)	**١٤٥**
الفرع الرابع : قراءة في القرار رقم (١٨٥٩)	**١٤٦-١٤٥**
المطلب الثاني : شرعية التواجد الامريكي بموجب التوافق السياسي	**١٤٩-١٤٧**
المبحث الثالث / اتفاق انسحاب القوات الامريكية واتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية	**١٥٩-١٥٠**
المطلب الاول : اتفاق انسحاب القوات الامريكية من العراق (الاتفاقية الامنية) واهم بنوده	**١٥٥-١٥١**
الفرع الاول : ما يتعلق بالقوانين والمهمات	**١٥٢**
الفرع الثاني : الاتفاقية والمجال الجغرافي	**١٥٣**
الفرع الثالث : المجال القضائي	**١٥٣**
الفرع الرابع : نطاق السريان والتطبيق	**١٥٤**
الفرع الخامس : تعزيز الامني والاستقرار	**١٥٥-١٥٤**
المطلب الثاني : اتفاقية الاطار الاستراتيجي والرؤية الاستراتيجية الامريكية تجاهها	**١٥٩-١٥٥**
الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات	**١٦٠ – ١٦٣**
المصادر والمراجع	**١٦٤ – ١٨٠**
ملخص باللغة الانكليزية	**A-F**

المقدمة

المقدمة

يعد موضوع السيادة من الموضوعات القديمة المتجددة بلحاظ كونها عنصر وركن من اركان الدولة ، وهذا الركن غالبا ما يثار بشأنه النقاش في الدول الاقل تطورا كونها الاكثر شكا في سيادتها ، فعديد من الدول مستقلة من الناحية النظرية ووفق المستلزمات الشكلية لكنها خاضعة في قرارتها وموقفها واصطفافاتها تتلاقفها اهوال اللاعبين الكبار وتتقاذفها رياح المتنازعين اراضيها مشرعة للقواعد العسكرية الاجنبية ، العسكر على اراضها شاءت ام ابت ، طالبت ام سكتت ، فهي مصطفة مع هذا او ذاك بإرادتها وغالبا رغما عنها . من هنا لبست السيادة الحقيقية المظهر الخارجي ولكن الفحوى والمكنون والمضمون من هنا يثار الاشكال بينما هوه كان وما يجب ان يكون . فالعبرة الحقيقة بالمضمون لا بالمظهر والمعلن . وبالقطع أن من ساهم بتعميق الهوة بين الشكل والموضوع المنتظم الدولي واجهزته التي اصبحت اسيرة بعض الكبار المتحكمين بالقرار.

لقد مرت علاقة العراق مع مجلس الأمن بمراحل كلها تدخل ضمن إطار الخلاف والحزم والشدة ، فلم تكن علاقة العراق مع هذا التشكيل طبيعية بحال من الاحوال ، فمنذ عام ١٩٨٠ ومع قيام الحرب العراقية _ الإيرانية ، صدرت عدة قرارات من مجلس الامن ، في مواجهة العراق ، تحمل في مضامينها الطابع القسري ، وتزايدت هذه القرارات حدة في اجراءاتها مع احتلال العراق لدولة الكويت ، فقد خضع العراق لأحكام الفصلين (السادس ، السابع) من ميثاق الأمم المتحدة ، وأصدر مجلس الأمن العديد من القرارات التي تتعلق بالعراق خلال فترة زمنية قصيرة ، تضمنت هذه القرارات اجراءات وتدابير متشعبة ومتداخلة لم يسبق لمجلس الامن أن تناول قسما منها , بالكيفية والصيغة التي وردت في قراراته هذه ، إذ استخدمت العقوبات بنوعيها (الاقتصادي ، العسكري) ، وانتهت وتيرة هذه القرارات بسلب السيادة العراقية بعد ان خضع العراق للاحتلال الأمريكي _ البريطاني ، واضحت منظمة الامم المتحدة لاعباً رئيساً في تحديد ملامح السيادة ، بلحاظ الاعتراف الجماعي أو صدور القرارات القاضية بإعلان العراق دولة محتلة ، أو إعادة السيادة إليها ، فالعراق الدولة ذات السيادة والعضو المؤسس والرئيس في المنظمة الدولية اضحى دولة محتلة رسميا بموجب قرارات مجلس الامن ، وهذا ما يمثل اهمية استثنائية ليس في مجال

العلاقات الدولية فحسب وانما في جانبها القانوني السياسي الدولي ، وفي الدور الملقى على عاتق مجلس الامن إزاء عملية غزو واحتلال لدولة عضو في الأمم المتحدة ، في وقت كان يتعين على المنظمة الدولية أن تؤدي دورها المحدد في الميثاق ، والتي تكون من نتائجه حماية سيادة الدول الأعضاء.

أهمية الدراسة:

تبرز اهمية الدراسة من كون السيادة الركن الاهم من اركان الدولة بتحققها تنهض الدولة مع توافر بقية الاركان (الشعب – الاقليم – السلطة)، ويقتضي غيابها الفعلي لا الشكلي إنكار صفة الدولة على الهيكل القائم فالعبرة بالمعاني لا بالمباني. واللافت ان العراق كان من أوائل الدول النامية والعربية تحديدا التي نالت استقلالها عام ١٩٢١ ، وبعد ثمان عقود من الاستقلال عاد العراق دولة محتلة بفعل دخول القوات الاجنبية إلى الأراضي العراقية بإرادة بعض ساسته ، فضلا عن صدور قرار صريح من المنظمة الدولية يثبت هذا الواقع ، كما أن قرارات مجلس الامن (المنظمة الدولية) ومنذ نشأتها خضعت لتأثير الدول الخمس دائمة العضوية ، ولم تكن حالة العراق هي الحالة الاولى التي حدد فيها قرار تثبيت حالة الاحتلال وكذا الاستقلال ، وفي الحالتين لا يصدر القرار بعيدا عن تأثير الدول الخمس دائمة العضوية، ولتلك الاهمية ترتكز الدراسة على الحالات التطبيقية في مجال سيادة العراق ، لتكون في مجملها دراسة في الواقع القانوني والسياسي لسيادة العراق.

اشكالية الدراسة:

تكمن اشكالية الدراسة في ان العراق من الناحية الفعلية اضحى فاقد السيادة في اعقاب صدور قرارات مجلس الامن في اعقاب احتلاله للكويت . اعقب هذا الواقع المستتر واقع قائم قادته الية عسكرية امريكية – بريطانية واكده قرار مجلس الأمن ذو الرقم (١٤٨٣) . ويبدو الاشكال الاكبر ليس في الاحتلال الفعلي الذي افقد العراق سيادته بقدر ما يبدو بإقرار هذا الواقع وشرعنته من قبل مجلس الامن . ضمن ابرز اهداف المنتظم الدولي المحافظة على سيادة واستقلال الدول لا توفير الغطاء الرسمي للمحتل.

إن الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، كان بداية لسلب السيادة من دولة العراق العضو في منظمة الامم المتحدة ، تلك نتيجة لقرارات عدة أصدرها مجلس الامن منذ عام ١٩٩٠ في اعقاب غزو الكويت ، إذ كان الأغلب منها بتأثير سياسي لبعض الدول دائمة العضوية ، مما يعني أن المنظمة الدولية كانت اللاعب الاكبر لتحقيق الواقعة بصورة غير مباشرة ، التي ادت إلى تأثر سيادة العراق ، وتكمن اشكالية الدراسة في التساؤلات الآتية:

١- ما هي الآثار المترتبة على اكتساب او فقدان السيادة الوطنية.
٢- ما علاقة العراق بالمنظمات الدولية منذ تأسيس الدولة العراقية حتى عام ٢٠١١.
٣- كيف تأثر العراق بالقرارات الدولية منذ الاحتلال الامريكي.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (إن فقدان العراق لسيادته جاء نتيجة احتلال الكويت عام ١٩٩٠، وقرارات الامم المتحدة التي أسهمت بشكل مباشر او غير مباشر في الاحتلال الامريكي للعراق).

منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج التاريخي لسرد الاحداث التي تتعلق بعلاقة العراق بالمنظمة الدولية منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ، كما اعتمد المنهج التحليلي النظري المقترن بالتطبيق ، إذ سنقوم باستعراض مفهوم السيادة وكذلك علاقة العراق بالمنظمة الدولية ، بسرد تحليلي نظري ، ثم استعراض القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ذات الصلة بالسيادة ، بدراسة تطبيقية

هيكلية الدراسة:

جرى تقسيم هذه الدراسة على مقدمة ومبحث تمهيدي وثلاث فصول وخاتمة ، نستعرض من خلالها سيادة العراق دراسة في الواقع القانوني والسياسي. إذ حمل المدخل التمهيدي عنوان مفهوم السيادة ، وقسم على مطلبين ، المطلب الاول: تعريف السيادة ، والمطلب الثاني: تطور مفهوم السيادة ونظرياتها.

كما تطرق الفصل الاول إلى : الآثار المترتبة على السيادة الوطنية ومزايا تمتع الدولة بسيادتها. وقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، تطرق المبحث الاول: الآثار المترتبة على السيادة الوطنية واسباب فقدانها ، والمبحث الثاني: حصانة الدولة وحماية سيادتها ، والثالث: مزايا التمتع بالسيادة الوطنية.

أما الفصل الثاني فحمل عنوان: علاقة العراق بالمنظمة الدولية للمدة (١٩٢١ – ٢٠٠٤) وتناول هذا الفصل ثلاث مباحث ، المبحث الاول حمل عنوان : علاقة العراق بعصبة الامم ، والثاني: لتعريف بمنظمة الأمم المتحدة (اهدافها ومؤسساتها) ، والثالث: علاقة العراق بالأمم المتحدة (١٩٤٥ – ١٩٩٠)

وتطرق الفصل الثالث : سيادة العراق والقرارات الدولية منذ ٢٠٠٣/٣/٢٠ ، تطرقنا في المبحث الاول إلى: الاساس القانوني للتواجد الامريكي في العراق منذ آذار ٢٠٠٣ لغاية حزيران ٢٠٠٤ ، وفي المبحث الثاني: اشكالية شرعية التواجد الامريكي في العراق من حزيران ٢٠٠٤ لغاية كانون الاول ٢٠١١ ، والمبحث الثالث: الاتفاقية الأمنية واتفاقية الإطار الاستراتيجي.